قضية ورأي

libraheem@hotmail.com
د.عادل إبراهيم الإبراهيم

النائب والوزير

بعيدا عن السياسة والقضايا المجتمعية، أثارت كلمة «مندوب» التي وصف بها الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة اللواء مازن الجراح خلال لقاء تلفزيوني مؤخرا، الأعضاء لإنجاز معاملات أهالي المنطقة، موضحا أنه ما لم يقم العضو بذلك لا يفوز. هذا التصريح اصبح محل تعليق بوسائل التواصل الاجتماعي ما بين مؤيد ومعارض!

وحقيقة القول إن معنى «مندوب» اللغوي تعني قيام شخص بعمل إداري بكل صوره نيابة عن شخص أو مؤسسة، سواء في الجهاز الحكومي أو الخاص، أو حتى العمل البرلماني على اعتبار أن النائب هو ممثل أهالي دائرته، وينوب عنهم في مجلس الأمة، وقبل فوزه يقوم بجولات وصولات انتخابية ووعود بل واستجداء لكسب ودّ أي ناخب لكي يحظى بصوته، فما العيب في ذلك؟!

كما تشير المصادر التاريخية إلى أن أول من اطلق كلم (خادم) في مجال الخدمة العامة هو صلاح الدين الأيوبي عام 1187م عندما اتخذ لقب خادم الحرمين الشريفين وبيت المقدس كوصف للتواضع في خدمة بيوت الله، ثم انقطعت التسمية بعد وفاته وأعادها السلطان العثماني عام 1516م وأيضا انقطعت حتى أعادها الملك فهد بن عبدالعزيز عام 1986م وأصبح اللقب متداولا بين ملوك السعودية حتى يومنا هذا.

والمؤسف حقا أن ينبري أحد الأعضاء الذين نتوسم فيهم الخير، في بداية حياته البرلمانية للانتصار لنفسه، ويتوعد إن لم تتم محاسبة المسؤول الأمني، وكان الرد وبصورة عفوية، من وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بأننا كلنا (خدام للمواطنين والمقيمين) وهو تعبير مجازي من ان الوظيفة تكليف لا تشريف، نعم هذه هي الحقيقة التي يجب أن يعرفها الجميع أن أي موظف مهما كان موقعه الوظيفي فهو يؤدي (خدمة) للمراجعين ويتقاضى راتبا لا تفضلا، وكذلك بالنسبة لعضو مجلس الأمة فهو مندوب عن أهالي دائرته ومفوض عنهم في السلطة التشريعية، فلا يجب عليه أن يستنكف من كلمة مندوب او أي كلمه أخرى تأتي من هنا وهناك، وان كانت لا تروق له، حيث إن السعي لإنجاز معاملات أهالي الدائرة أمر متعارف عليه وليس بغريب عن المجتمع الكويتي بل على العكس كنا نتمنى أن يقول النائب ان ذلك شرف لنا لإنجاز معاملاتهم.

واذا كان العضو يرى أن إطلاق هذه التسمية فيه تقليل ومساس وإهانة بمنزلته وهذه مبالغة لا نتفق معه فيها، فما عليه إلا اللجوء للقضاء لإنصافه مما قد يكون نوعا من التطاول عليه، وليس محاسبة الوزير التي لا معنى لها، حيث لا يعقل أن نحاسب أي إنسان على كل شاردة وواردة، وكذلك مقاضاة المغردين الذين أشاروا إلى ذلك؟ هل وصلت بنا الحساسية الى هذا الحد حتى اصبحت معظم الفئات تعتقد أن ذاتها مصونة؟ أيعقل ذلك؟ وأين؟ تحت قبة البرلمان! تلك القاعة التي يفترض استثمار الوقت في طرح القضايا التي تهم المجتمع وليس لأمور ثانوية نحن في غنى عنها.

□ □ □

تعليق على رد «الداخلية»: نثمن رد مدير عام الإدارة العامه للعلاقات والإعلام الأمني الأخ العزيز العميد عادل الحشاش على مقالنا السابق تحت عنوان «السلامة المرورية» وما فيه من توضيح للعديد من النقاط التي اشرنا إليها وخاصة أهمية حسن التعامل مع الجميع والتي لا نشك أبدا في حرص القيادة الأمنية العليا على ذلك وعلى الدور التوعوي المميز الذي يقوم به الجهاز الإعلامي الأمني.

ونتمنى أن يلغى قرار مرور السيارات على كتف الطريق وأن يقتصر السير لحالات الطوارئ لمرور السيارات الأمنية والمطافئ والإسعاف منعا لمضايقة السيارات ولكي تؤدي خدماتها في تلبية أي نداء بالسرعة الممكنة وبكل أمان.

وكانت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني قد ردت على المقال المذكور بلفت الانتباه الى بعض النقاط التي نرى ضرورة توضيحها والمتمثلة بالتالي:

1 ـ ان رجال الأمن يلتزمون بالإجراءات الأمنية المتبعة والتي تتطلب منهم دوما حسن التعامل مع الجميع بما يعكس الصورة الايجابية عنهم.

2 ـ كما يلتزم رجال الأمن بالتعليمات المشددة لهم على أداء واجباتهم الوظيفية بكل مهنية واقتدار، ويخضعون في سبيل ذلك الى دورات مكثفة تبين المطلوب منهم والكيفية التي ينجز بها العمل على الوجه الأكمل.

3 ـ في حالة الطوارئ يطبق رجال الأمن في الدوريات الإجراءات الصحيحة المتبعة وهي تشغيل (الفلاشر) لتنبيه قائدي المركبات الى ضرورة إفساح الطريق لمرور الدورية وهو ما يستوجب من قائدي المركبات الى ضرورة إفساح الطريق غير ان كثيرين منهم يجهلون الطريقة الواجب عليهم بها ذلك، حيث يعمدون الى زيادة سرعتهم لتجاوز المركبات الأخرى أو قطع الإشارة الضوئية، وفي أحيان يظلون مستمرين في حارتهم مما يستدعي من رجال الأمن مخاطبتهم بكل لباقة لحثهم على إفساح الطريق.

4 ـ الطريقة التي يجب على قائدي المركبات في كل حارات الطريق اتباعها في حال رؤيتهم لفلاشر الدورية تتمثل في خفض سرعتهم بما يمكن قائدي المركبات على خط سير الدورية الانتقال الى الحارة الوسطى أو اليمنى لإفساح المجال للدوريات للمرور، وفي حالات الازدحام يفترض على جميع قائدي المركبات ترك مسافة فاصلة بين مركبته والمركبة التي أمامه تحسبا لمثل حالات الطوارئ تلك، وتحرص الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني على توعية قائدي المركبات الى التصرف القانوني إزاء ذلك دائما في نشراتها التوعوية وبرامجها الأمنية عبر وسائل الإعلام المختلفة.

5 ـ لا يطلب رجال الأمن في الدوريات المختلفة من قائدي المركبات قطع الإشارة الضوئية ولكن يطلب منهم إفساح المجال لعبورها في حالة الطوارئ وهو ما يستدعي الانحراف يمينا أو يسارا لترك فسحة لمرور الدورية.

6 ـ السير على كتف الطريق مخصص لحالات الطوارئ ومحدد بلوائح مشددة تمنع غير ذلك، والاستثناء السماح به لعموم المركبات في أوقات الذروة فقط وبسرعات محددة تفاديا للازدحام المروري.

7 ـ يرجى العلم ان وزارة الداخلية وحرصا منهم على حسن تصرف رجالها تستقبل كل الملاحظات على ادائهم لتقييمها والتعامل معها بما يخدم الصالح العام.

بعد أن أرسل مقاله هذا «النائب والوزير» الى الجريدة تعرض الكاتب الزميل اللواء المتقاعد د.عادل الابراهيم الى عارض صحي مفاجئ ادخل على اثره الى مستشفى السلاح لتلقي الرعاية الطبية. «الأنباء» تتمنى الشفاء العاجل للزميل د. عادل الابراهيم.. سلامات د. عادل وما تشوف شر.

محطات

samialnesf1@hotmail.com
@salnesf
سامي عبداللطيف النصف

رماد أوطان.. ودخان!

مع إنشاء العراق الحديث أوائل العشرينيات تم تجاهل أسماء المرشحين العراقيين المؤهلين لحكم العراق وتقديم وتفضيل حكم الملك فيصل الاول القادم من الحجاز عن طريق سورية وبصحبته رواد الثورة والوحدة العربية من كبار ضباط الجيش العثماني الذين تحولوا بولائهم لاحقا للشريف حسين بعد اعلان ثورته الكبرى عام 1916 أمثال نوري السعيد وجعفر العسكري وطه وياسين الهاشمي وغيرهم ممن تناوبوا حكم الوزارات العراقية، وقد خلف الملك فيصل ابنه الملك غازي الذي بالغ في توجهاته الوحدوية، متناسيا العراق، وفي عهده حدث انقلاب بكر صدقي 1936 ذو التوجهات الخليط من الكردية والتركية والفاشية والنازية الألمانية دون.. العراقية.

□ □ □

مع انقلاب 14 يوليو 58 الدموي تولى الزعيم الذي لا ينام عبدالكريم قاسم حكم العراق، وقد حارب المد العروبي الوحدوي لصالح المد الشيوعي الماركسي الذي يدين بالولاء لموسكو، وتلاه حكم المشير عبدالسلام عارف الذي أعاد الوهج للمشروع القومي العربي الذي يجعل المواطن العراقي يشعر بالخيانة والتآمر ان افتخر بعراقيته وتاريخه الحضاري الممتد لعهود السومريين والبابليين، فما العراق حسب ذلك المفهوم الا ترس في ماكينة الوحدة العربية، واستمر النهج في عهد شقيقه عبدالرحمن عارف بعدما طار عبدالسلام في طائرته لحما ونزل فحما في عملية تفجير ارهابية تم تدبيرها لصالح حزب البعث التآمري المخترق.

□ □ □

مع وصول الرئيس احمد حسن البكر وتسليمه مرغما الحكم للرئيس صدام حسين بدأت مرحلة من العداء الشديد للعراق وللمواطنة العراقية وللشعب العراقي تحت الشعارات المدغدغة المختلفة التي شنت حروب الداخل والخارج تحت راياتها، لذا لم يكن مستغربا على الاطلاق ان يتحول ولاء العراقيين الى اميركا وإيران وتركيا وسورية ودول اخرى بعد حرب 2003 كنتيجة مباشرة لعدم زرع الوطنية العراقية الصرفة في نفوس العراقيين منذ نشأة الدولة الحديثة، وذلك الإشكال يمتد لدول أخرى كسورية ولبنان والسودان وليبيا واليمن التي تنازعت شعوبها ولاءات لدول وأفكار وزعامات اقليمية ودولية وتمت محاسبة ومعاقبة وتخوين الولاء للأوطان، ولبئس الثقافة السياسية التي عاشت عليها شعوبنا العربية، والتي ندفع أثمانها دماء وأشلاء.

□ □ □

آخر محطة: 1ـ تنازعت شعوبنا العربية ومازالت ولاءات ما تحت الاوطان، اي الولاءات المناطقية والعرقية الضيقة على حساب الولاء للوطن، ومثلها ولاءات ما فوق الاوطان، اي الولاءات العابرة للحدود التي تمتد لأفكار ودول وزعامات خارجية حتى لم يبق الا القليل القليل من الموالين للوطن ذاته.

2ـ لذا فحل إشكالات دول الدمار العربي القائمة والقادمة يكمن في تقديم ولاء الاوطان بحدودها الجغرافية على غيره والحاجة الماسة لحركات سياسية ترفع شعار الولاء لأوطانها اولا وأخيرا، وبغير ذلك فلن يبقى من دول عربية عديدة ونحن في الطريق الى عام 2020 إلا.. رماد أوطان.. ودخان!

دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

خليج بلا نفط!

قرأنا مؤخرا عن خطط المملكة العربية السعودية ورؤيتها للاستراتيجية الخاصة بها حتى عام 2030، ورأينا كيف أن المملكة السعودية تخطط لأن تكون مملكة بلا نفط ليتحول الأمر من دولة معتمدة بشكل أساسي في دخلها على النفط وعائداته الضخمة إلى دولة تسعى إلى أن تكون دولة منتجة في مجالات أخرى صناعية وزراعية.

وللحقيقة رؤية المملكة تستحق الاحترام والتقدير في ظل تدهور أسعار النفط الحاصل منذ يونيو 2014 حتى يومنا هذا، وخسارة النفط ما يقارب 75٪ من قيمته منذ ذلك التاريخ وهو ما يعني أن النفط لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل في المستقبل لأنه غير مستقر وربما يفقد أهميته كمصدر للطاقة مع ظهور مصادر أخرى غير تقليدية كالطاقة المتجددة والبديلة وحتى النفط الصخري الذي غير في رسم خريطة العالم النفطية.

تخطيط المملكة للاستغناء عن فكرة اعتمادها على النفط في مداخيلها تخطيط ولا شك سليم حيث كانت سباقة إليه أيضا دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة التي تريد الاحتفال بتصدير آخر برميل نفط في العام 2020.

خطط المملكة طليعية وتستحق التقدير وجميعنا نعمل عليها وكل حكومات الخليج تفكر جديا في خلق مصادر جديدة للدخل وتخفيف العبء عن النفط وتسعى لأن تمتلك مقومات أخرى تدر عليها ما يكفيها من غير النفط، فلماذا لا نعمل معا؟ خصوصا أن دول الخليج تتفق على ذات المبدأ.

يجب أن تتحرك منظومة مجلس التعاون الخليجي وأن تقوم بدورها تجاه الشعوب الطامحة إلى الاتحاد بين دولها خصوصا أننا الآن نعيش أياما صعبة على كل الأصعدة سواء الاقتصادية أو الأمنية وسط منطقة ملتهبة من الصراعات التي تتطلب التوحد والتعاون.

اليوم الاتحادات هي من تنجح والعمل الفردي غالبا إلى الفشل، ولهذا حان الوقت لنتحد ونتعاون في إنشاء صناعات عالمية ومشاريع عملاقة تجعل لنا وزنا في العالم اقتصاديا من دون النفط الذي لن يستمر طويلا.. نعم لن يستمر طويلا.

محلك سر

Nermin_alhoti@hotmail.com
د.نرمين يوسف الحوطي

من وين أجيب فلوس يا معالي الوزير؟

في مساء يوم الأحد قرأت تصريحا لوزير التعليم العالي لمعتصمي «التطبيقي» يقول فيه العيسى: «من وين أجيب فلوس لفتح شعب الصيفي..».

قبل أسبوعين كتبنا وأشدنا بموقفكم يا معالي الوزير تجاه من يحملون الشهادات المزورة وتحويل الكثير منهم إلى النيابة وبرغم إشادتنا ذكرنا أننا نتفق ونختلف في الآراء وما يربطنا هو مصلحة «الكويت» ومن هنا تبدأ إضاءتنا من مستقبل عروس الخليج، فعندما يقول من هو مسؤول عن تعليم أبنائنا بأنه لا يمتلك المال لتعليم طلبتنا ونحن نعد من الدول المتبرعة والمساعدة لتعليم الكثير من الدول المحتاجة هنا يكون الهرم التعليمي في الكويت قد أصبح مقلوبا.

بعيدا عن الميزانية والتقشف وما يتبعه من قرارات واجراءات إلا أن ما استوقفني من التصريح هو جملة «من وين أجيب فلوس؟» وهنا أقول عجبا على أغلبية مسؤولينا الذين يقومون بهدر الكثير من المال العام على موائدهم واحتفالاتهم ومهرجاناتهم ومهماتهم الرسمية وعند الوصول لمستقبل الكويت ونشئهم والعمل على خطة لسرعة تخرجهم للمقدرة على استقبال الدفعات الجديدة ونحن على مشارف نتائج الثانوية العامة تصبح الوزارة لا تمتلك ميزانية مالية! نقول: عجبا. بعيدا عن التطبيقي وأبعاد مشكلاتهم إلا أنني سأقوم بالاستشهاد بواقعة تثبت بأنه لا يوجد تخطيط مالي صحيح في وزارة التعليم العالي وأن أغلبية القرارات المالية تقوم وفق المزاجية الإعلامية، فعندما يقوم بعض المسؤولين بالموافقة على إقامة مهرجان أكاديمي يأخذ مبلغا من المال العام ونحن نعاني من أزمة مالية ـ وفق تصريحات بعض المسؤولين لهذا ـ يأتي ما كان من أجل الإعلام والبهرجة الفوتوغرافية فيقوم بمهرجان يكلف الدولة ويهدر ميزانية تعليم أبنائنا آلاف الدنانير ونفاجأ بعد ذلك بعدم الموافقة لاستقطاب مشرف خارجي لمناقشة مشاريع التخرج لنفس الصرح الفني نقول لمسؤولينا: كفاكم عبثا.

تنادون باللوائح وتشددون في القوانين وها نحن وفق اللائحة لا بد من مشرف خارجي يشارك في مناقشة مشاريع التخرج للطلبة في ذلك الصرح الثقافي مع العلم من أسابيع معدودة يا مسؤولي التعليم أقمتم الحفلات والمهرجانات بآلاف الدنانير ولم تقولوا: الميزانية لا تسمح، ولكن الفرق بأن أبناءنا ليسوا وسيلة بأن تكون صوركم وأخباركم تملأ الجرائد ولكن مهرجاناتكم وموائدكم تنفقون الكثير عليها من أجل فبركتكم الإعلامية!

مسك الختام: كلماتنا اليوم من ابنة الكويت تقول لمسؤولينا في التعليم والتربية رفقا بأبناء الكويت واعملوا على ما أوصاكم به صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، بالتعليم والارتقاء بأبناء الكويت.

قل الحق

Yousufyacoubq@hotmail.com
د.يوسف يعقوب البصاره

سأل سائل

سألني قبل أيام خلت صديق عزيز عن أنني قد كان ومازال لدي باع ضليع في المعرفة بأمور العلوم والتكنولوجيا والتنمية والبحث العلمي، فما سبب تقهقر دولتنا الحبيبة في سلم التقدم ونكوص مجتمعنا عما كان عليه لسنوات غابرة، والغير من الدول، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي عرف بازدهاره واضطراد من العطاء والتطور.

أجبته، وكلي حسرة وتأفف، بأن وضعنا الحالي سببه عدة عوامل مجتمعة بعضها مسؤولية السلطة التنفيذية وأخرى تؤول إلى السلطة التشريعية والأخرى والأهم فينا نحن ابناء هذا البلد.

وأضفت لمحدثي أنه وقبل مناقشة الأسباب اود ان اذكر بأن دولتنا الغالية تحتضن مواطنين من اجيالنا ومن الشباب فهم فخر في العطاء والتضحية للبلد متى ما اعطوا الفرصة، وأضيف أن الكويتيات قد ابلين ومازلن صاحبات تضحية ونفس في خدمة الكويت.

وقد تؤول اسباب تأخرنا الى عدة اسباب منها:

ـ انتشر في السنوات القليلة فساد ورشاوى وعدم مسؤولية وغش وخديعة ـ لغياب العقاب ـ وكأننا لسنا بكويت السبعينيات والثمانينيات ولذلك انطبق علينا قوله تعالى: (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها)، وعلاج ذلك في قوله تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) لنعد كويتيين الى ما كنا عليه من اخلاق وضمير وحب للكويت كما كنا قبل عقدين.

ـ قصور الرؤية في هيكلية صنع القرار وغياب التشابك والتكامل في هذه المسؤولية وإنشاء هياكل تنظيمية ومؤسسات علمية ورقابية.. إلخ، لتوزيع المسؤولية فيها محاصصة ومن هو اقرب للمتنفذين وتتسم آلية صنع القرار بردات الفعل وليس بالفعل وبحلول عرجاء وبأسلوب لهذا القرض ـAd hoc وعدم الجدية او المقدرة على التكهن او صنع آلات تنفيذية للقرارات. والدليل على ذلك تصريح وزير سابق للتنمية قبل أيام بأن خطط التنمية بعد إقرارها تنسى وتهمل بفعل سياسيين للحكومات ومجالس الأمة السابقين، وحل ذلك بانتهاج آلية لصنع القرار وفق انسياب للمسؤولية، بما في ذلك محاسبة المقصرين والمفسدين ـ وعدم اسداء امور المؤسسات المهمة لزعير وعوير ومن عافه الطير ارضاء.

ـ عدم الضرب بيد من حديد على كل من اساء للكويت قولا وعملا، او المحاسبة الكيدية لهم ودليلي على ذلك ما نقرأه في الصحف بشكل يومي من التحويل الى النيابة وأقول بفهم مشدوق الله يكون في عون النيابة ويساعدهم على ذلك.

وكذلك عدم سماعنا بعقوبة وقعت على اي منهم واسترداد ما نهب من اموال البلد، وعقابه على فساده، وحل ذلك ان تضرب بيد من حديد على وجوه وظهور وأدبار هؤلاء.

ـ عدم الاستفادة القصوى من خبرات وعطاء اهل الكويت وما اكثرهم في جميع التخصصات، واقتصاد ذلك على وليجة من البشر كل همها القول (تمام يا فندم) وحل ذلك بتيمم الوجوه لأهل العطاء والخبرة.

ـ وهناك اسباب عديدة اضفت لمحدثي الا انني اكتفي حاليا بذلك، لعل وعسى.

الحرف 29

Waha2waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

الوثيقة الاقتصادية و«صوت العرب»

وثيقة الإصلاح الاقتصادي الحكومية لا يجب ان تحملنا على رفضها المطلق إلا بقدر ما جاء فيها من معارضة للمنطق البسيط للأمور، وألا نقبل منها إلا مما يمكن أن ينقل بلدنا من حالة الجمود الاقتصادية إلى حالة الحراك الاستثماري بما يعود بالنفع على مستقبل بلدنا ورفع مستوى معيشة المواطنين.

فالوثيقة تنص صراحة وتركز انها ستأتي على اصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة سواء عبر تضمينها رفع الدعوم او خصم 10٪ من مرتبات دعم العمالة للمواطنين العاملين في القطاع الخاص.

ولم تأت الوثيقة على اي ذكر لتأثير رفع المستوى المعيشي للمواطنين او تحسين الخدمات التعليمية او حتى تحسين المرافق او نوعية ومستوى الخدمات التي توفرها الجهات الحكومية، رغم انها تشير صراحة الى الخصخصة وبيع أصول مملوكة للحكومة لشركات القطاع الخاص، ركزت الوثيقة على البيع او الخصخصة «ولا فرق هنا» بحسب الوثيقة، ولم تتطرق تلك الوثيقة التي كتبت بطريقة إنشائية الى ما اذا كانت تلك الخصخصة المأمولة ستؤدي الى تحسين الخدمات التعليمية والصحية وتطويرها، وعما اذا كانت سترفع من المستوى المعيشي للمواطنين أو تحسين نوعية الخدمات التي ستقدم اليهم عبر شركات القطاع الخاص التي ستؤول اليها، بل إن الوثيقة لم تتطرق ابدا للحديث عن تشريعات بقوانين لتجبر القطاع الخاص على تقديم افضل خدمة بما يحفظ حق المواطن والمقيم في الحصول على افضل خدمة ممكنة من الشركات التي ستدير جهات تعليمية ومنشآت صحية وغيرهما، بل ذكرت البيع دون ضوابط ما بعد البيع، وهنا الامر يكون بيعا وليس خصخصة.

أما لمن يسأل لم نمتدح رؤية الشقيقة المملكة العربية السعودية 2030، وننتقد وثيقتنا، فهو لسبب بسيط، ان رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تقوم على محورين رئيسيين واضحين وضوح الشمس، أولا ان اتجاهها للخصخصة ليس بيعا لأصول وشركات حكومية بقدر ما هو تحول الى الاستثمار في تلك الأصول والشركات التي ستتم خصخصتها ليكون الاستثمار دخلا رديفا لدخل النفط، فالمسألة واضحة هي ليست بيعا إنما هي خصخصة للتحول من التأميم الى الاستثمار، فالحكومة بشراكة القطاع الخاص ستؤسس ما بعد الخصخصة وبالشراكة مع القطاع الخاص مناخا استثماريا داخليا سيكون بؤرة جذب لاستثمارات خارجية، وكل هذا سيصب في صالح المستوى المعيشي لمواطنيها سواء عبر رفع مستوى الدخل او توافر فرص عمل، وهو ما أعلنه ولي ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الامير سلمان عبدالعزيز صراحة عبر لقائه مع قناة العربية الأسبوع الماضي، أما الشق الثاني الذي فهو إعلانه في ذات اللقاء ان الرؤية لن تمس الدعوم للطبقتين المتوسطة والمحدودة.

وثيقتنا الاقتصادية طرحت فكرة البيع او الخصخصة وأرقام المبالغ التي ستتخلص منها خزينة الدولة دون التطرق الى تأثيرات تلك الإجراءات على المواطنين او على مستوى الخدمات او اذا ما كانت ستفتح بابا أوسع لفرص التوظيف.

وثيقة الإصلاح الاقتصادي ربما تكون شيئا رائعا جميلا، ولكن الحكومة للاسف وكالعادة لم تعرف كيف تسوق لهذا المشروع المفصلي، وطرحته هكذا عبر عشرات الصفحات وطريقة عرض باوربوينت لا تصلح لمشروع تخرج ناهيك عن ان تكون خارطة طريق إصلاح اقتصادي لدولة.

المسألة ليست هي ان تقدم وثيقتك بل كيف تسوقها إعلاميا وتطرحها بشكل كامل غير مبتور.

أكرر ربما تحوي الوثيقة أساس مشروع إصلاح اقتصادي حقيقي، ولكن تسويقها كان بنظام «هذا اللي عندنا تبون والا لا».

توضيح الواضح: من الواضح ان الحكومة بحاجة الى اعادة تشكيل فريقها الاعلامي وان تطعمه بالخبرات المحلية المحترفة بعيدا عن الاستعانة بشركات خارجية تروج إعلاميا لبعض مشاريعها بنظام «اذاعة صوت العرب» ايام ما قبل النكسة.